الاستفادة من تجربة الشرطة المجتمعية اليابانية في تعزيز الأداء الأمني عبر تطوير مهارات الاتصال والتواصل – نحو التكامل بين الثقافة المجتمعية والحوكمة الإلكترونية في السياق الفلسطيني

بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني الثاني:

"التدريب ودوره في التنمية البشرية في قوى الأمن الفلسطيني"

تشرين ثاني 2024م

هيئة التدريب العسكري لقوى الأمن

إعداد:

مقدم/ ذياب جميل ذياب الباشا

إدارة العلاقات العامة والإعلام في الشرطة الفلسطينية – الشرطة المجتمعية

ملخص:

تعتبر تجربة الشرطة المجتمعية اليابانية المعتمدة على نظام الصناديق الشرطية الـ(كوبان) من أكثر التجارب تميزًا ونجاحًا على مستوى العالم، حيث أسهمت في تحقيق مستويات عالية من الأمن بشهادة معدلات الجرمية المنخفضة في معظم المدن اليابانية، وذلك من خلال التركيز على تطوير مهارات الاتصال والتواصل بين الشرطة والمجتمع المحلي بهدف تقديم الخدمة المثلى. وعبر تكاملٍ بين الثقافة المجتمعية والحوكمة الإلكترونية. مما ساهم في تحقيق نموذج شامل قام بتحسين وتمكين الأداء الأمني في دولة من أكثر الدول تقدماً وتميزاً، أو كما يسميها البعض: كوكب اليابان.

يحاول الباحث في هذه الورقة الاستفادة من التجربة اليابانية التي قام بالاطلاع عليها في برنامج تدريبي ميداني في طوكيو 2023 والمنظم من قبل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) (JICA)، بالتعاون مع وكالة الشرطة الوطنية اليابانية (NPA). والاستناد على خبرته العملية والميدانية في المجال والتي تقارب 15 عاماً لوضع تصور لتطوير عمل الشرطة المجتمعية الفلسطينية ومواجهة التحديات وتعزيز الأداء الأمني عبر تطوير وسائل الاتصال والتواصل في تكامل يجمع بين الثقافة المجتمعية والحوكمة الإلكترونية.

Summary:

The Japanese community policing model, based on the *Koban* police box system, is considered one of the most distinguished and successful experiences worldwide. It has contributed to achieving high levels of security, as evidenced by the low crime rates in most Japanese cities. This success stems from a strong focus on developing communication and interaction skills between the police and the local community, aiming to provide optimal service. This approach integrates community culture with e-governance, resulting in a comprehensive model that has enhanced and empowered security performance in one of the most advanced and exceptional nations, often referred to as "Planet Japan".

In this paper, the researcher seeks to benefit from the Japanese experience, which he explored during a hands-on training program in Tokyo in 2023, organized by the Japan International Cooperation Agency (JICA) in collaboration with the National Police Agency (NPA). Drawing on nearly 15 years of professional and field experience, the researcher aims to propose a vision for developing Palestinian community policing, addressing challenges, and enhancing security performance through improved communication and interaction tools. This vision emphasizes the integration of community culture with e-governance.

المحتويات/الفهرس:

العنوان	الصفحة
ملخص	1
مقدمة:	3
- تساؤلات الدراسة	5
- أهمية الدراسة	5
- أهداف الدراسة	6
المبحث الأول: مدخل	6
- المطلب الأول: إطار نظري لمفاهيم الشرطية المجتمعية	7
- المطلب الثاني: التطور التاريخي للشرطة المجتمعية	7
- المطلب الثالث: برنامج الإبداع المشترك للمعرفة / الشرطة المجتمعية. طوكيو 2023	8
المبحث الثاني: الشرطة المجتمعية اليابانية: تكامل بين الثقافة المجتمعية والحوكمة الإلكترونية	**9**
- المطلب الأول: الشرطة الوطنية اليابانية	9
- المطلب الثاني: الشرطة المجتمعية اليابانية ونظام الصندوق الشرطي (الكوبان والتشوزايشو)	11
- المطلب الثالث: مجالس التواصل مع الكوبان والتشوزايشو (المجالس التشاورية)	15
- المطلب الرابع: نظام مكافحة الجريمة المنظمة وإعادة تأهيل المجرمين	16
- المطلب الخامس: الصعوبات التي تواجه الشرطة المجتمعية اليابانية والحلول المطروحة	18
المبحث الثالث: الشرطة المجتمعية في السياق الفلسطيني	21
- المطلب الأول: الشرطة المجتمعية الفلسطينية بين النشأة والتطوير	21
- المطلب الثاني: التحديات التي تواجه عمل الشرطة المجتمعية الفلسطينية	22

- المطلب الثالث: التطوير المحتمل لنهج الشرطة المجتمعية الفلسطينية	23
الخاتمة	27
المصادر والمراجع	28

المقدمة:

بالنظر إلى التحديات الأمنية المتزايدة التي تواجهها المجتمعات المعاصرة في سبيل تحقيق التنمية، أصبح تعزيز الأداء الأمني ضرورةً تتطلب الاعتماد على مجموعة متكاملة من الأدوات والأساليب التي تتجاوز العمل الأمني التقليدي، والتي يجب أن تأخذ في الاعتبار العديد من المحددات والمتغيرات المحلية والدولية، من أهمها مواكبة احتياجات المجتمع المحلي وطبيعته وتنوع الثقافات الموجودة فيه، ومواكبة التسارع المخيف في التطورات التكنلوجية والذي بدوره قد أثر بشكل كبير على طبيعة الجرائم وأساليب تنفيذها، ووفر أدواتٍ جديدةٍ للمجرمين لتخطيط وتنفيذ جرائمهم بسرية وسرعة. فأصبح من السهل ارتكاب الجرائم من أي مكان في العالم دون أهميةٍ للحدود الجغرافية ومن دون الحاجة للتنقل، مما جعل مكافحتها أكثر تعقيداً.

عند النظر إلى مختلف التجارب الدولية في أساليب وأدوات تعزيز الأداء الأمني، يمكن القول أنّ تطبيق مفاهيم الشرطة المجتمعية قد أصبح ضرورةً كأداةٍ فعّالةٍ لمواجهة الجرائم والحد منها، وذلك من خلال تقديم الخدمة الأفضل وتطوير العلاقة بين الشرطة والمجتمع، وتعزيز الثقة بين الشرطة والمواطنين عبر التواصل المستمر والتفاعل المباشر والفعال. مما يمكن المؤسسة الأمنية من التغلغل في كافة تفاصيل مشاكل المجتمع ومحاولة حلها جذرياً، وتحديد التهديدات الطارئة والناشئة بسرعة، والعمل على منع الجرائم بشكل استباقي قبل وقوعها بالتعاون والشراكة مع مختلف شرائح ومؤسسات المجتمع.

وبالرغم من بروز مصطلح الشرطة المجتمعية كنموذج حديث ومتطور للعمل الشرطي في أواخر القرن العشرين، فإنه يمكن اعتبار نظام "كوبان" الياباني صورةً لإبداع الشعب الياباني في بناء نظام الشرطة الخاص بهم، فهو أقدم نظام للشرطة المجتمعية في العالم، نشأ وتطور ليصبح من أكثر وأشهر النماذج الناجحة – إن لم يكن أفضلها – لأنظمة الشرطة المجتمعية المتكاملة التي تتمتع بصبغتها الثقافية والتكنلوجية الخاصة بها، ضمن أداء مهني أقرب ما يكون للمثالية التي تضح في بساطة المهام وعمق النتائج.

يمكن القول أنّ المبادئ العامة للشرطة المجتمعية كأسلوبٍ للعمل الشرطي ليست شيئاً جديداً بالنسبة للمؤسسة الشرطية الفلسطينية، إذ أنه وبحكم طبيعة الثقافة المجتمعية (العشائرية) في فلسطين، كان لابد من أن تنخرط المؤسسة الأمنية منذ نشأتها في أنشطة إشراك المجتمع لحل المشاكل والوقاية من الجريمة. فكان ضباط الشرطة

الفلسطينية يعملون دون علم بمصطلح ومفاهيم الشرطة المجتمعية، لحين بدء انتشار هذا المفهوم وتجسيده قانونيا واستراتيجياً في الخطة الاستراتيجية للشرطة الفلسطينية 2014–2016، وفي الإطار الاستراتيجي لعمل الشرطة المجتمعية 2017.[1]

ونتيجةً لعمل الباحث كضابطٍ برتبة مقدم في وحدة الشرطة المجتمعية/إدارة العلاقات العامة والإعلام بالشرطة الفلسطينية، وخبرته التي قاربت الـ15 عاماً في هذا المجال. يمكنه القول أن المفاهيم والقواعد الأساسية والقانونية لنهج الشرطة المجتمعية الفلسطينية لاتزال قيد التحديد والدراسة والبلورة، فبالرغم من وضع اطار استراتيجي للشرطة المجتمعية الفلسطينية في العام 2017، والذي تم بمساعدة من المانحين الدوليين والمؤسسات ذات العلاقة. إلا أنه ومع سير عمل الشرطة الفلسطينية منذ ذلك الوقت وتغيير أصحاب القرار في هيكلها التنظيمي، تم تغيير العديد من مفاهيم وارتباطات وهيكلية ومهام الشرطة المجتمعية داخل المؤسسة الفلسطينية الشرطية بما لا يتوافق بعضه مع الإطار الاستراتيجي لعمل الشرطة المجتمعية الفلسطينية 2017، وذلك بذريعة التطوير والبحث عن الأساليب والأدوات الفضلى في تناسبها مع طبيعة المجتمع الفلسطيني، ومواكبة التطورات العالمية والتكنلوجية.

كما أن مشاركة الباحث في برنامج (الإبداع المشترك للمعرفة/ الشرطة المجتمعية. طوكيو– اليابان. 2023) والمنظم من قبل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) والشرطة الوطنية اليابانية، والذي أقيم لمدة أسبوعين في مركز جايكا في طوكيو بمشاركة 20 دولة أخرى، قد مكن الباحث من الاطلاع على تجربة فريدة من نوعها بتفاصيلها الخاصة بها. وقد اعتمدت هذه الورقة بشكل كبير على هذه المشاركة في تحليل وسرد تفاصيل المواضيع والمتغيرات ذات العلاقة في عنوان الورقة البحثية.

لقد مثلت تجربة الشرطة المجتمعية اليابانية "كوبان" أكثر التجارب تميزًا ونجاحًا على مستوى العالم، حيث أسهمت في تحقيق مستويات عالية من الأمن بشهادة معدلات الجرمية المنخفضة في المدن اليابانية، وذلك من خلال التركيز على تطوير مهارات الاتصال والتواصل بين الشرطة والمجتمع المحلي بهدف تقديم الخدمة المثلى. وعبر تكامل هذه التجربة مع مكونات أساسية تلعب دوراً هاماً في كل المجتمعات تشمل الثقافة المجتمعية والحوكمة الإلكتروني. مما ساهم في تحقيق نموذج شامل قام بتحسين وتمكين الأداء الأمني في أكثر الدول تقدماً وتميزاً، اليابان.

تساؤلات الدراسة:

[1] الاطار الاستراتيجي لعمل الشرطة المجتمعية الفلسطينية. 2017. ص 9

ترتكز الدراسة على سؤال رئيس: **كيف يمكن الاستفادة من تجربة الشرطة المجتمعية اليابانية في تعزيز الأداء الأمني عبر تطوير مهارات الاتصال والتواصل للشرطة المجتمعية الفلسطينية؟**

وينبثق عن التساؤل الرئيس العديد من التساؤلات الفرعية التي لا يمكن التطرق اليها كافة في ورقة بحثية من مصغرة، ولذلك اقتصر الباحث الإجابة عن تساؤلات فرعية محددة ساهمت في تشكيل هيكل الورقة البحثية بما يخدم أهدافها.

- ما هو الإطار النظري للشرطة المجتمعية وتطورها التاريخي؟
- ماهي الأدوات التي مكنت الشرطة المجتمعية اليابانية من تعزيز الأداء الأمني بالاستناد إلى تطوير مهارات الاتصال والتواصل؟
- كيف يمكن موائمة الدروس المستفادة من تجربة الشرطة المجتمعية اليابانية في تطوير عمل الشرطة المجتمعية الفلسطينية؟

أهميّة الدراسة:

تكمن أهمية هذه الورقة في محاولة عرض تفاصيل تجربة الشرطة المجتمعية اليابانية، والتي تعتبر من أقدم وأنجح التجارب الدولية والموثوقة عالمياً. ومحاولة ملائمة ما يمكن الاستفادة منه لتطوير الأدوات والأساليب في الشرطة المجتمعية الفلسطينية بالاعتماد على التكنلوجيا الحديثة بما ويتوائم مع الثقافة المجتمعية، ويرتكز على قواعد تلبي احتياجات الحالة الفلسطينية. وخصوصاً أن مفاهيم الشرطة المجتمعية الفلسطينية وهيكليتها غير واضحة ولاتزال قيد البحث والدراسة ضمن الإجراءات القانونية.[2]

وبما أن الورقة مقدمةٌ ضمن مؤتمرٍ وطنيٍ لقوى الأمن الفلسطينية، يتوقع الباحث رفع توصيات لأصحاب القرار في المؤسسة الأمنية بدراسة إمكانية تطبيق ما يمكن تطبيقه من التجربة اليابانية وبما يمكن الاستفادة والنسخ منه، باستغلالٍ أمثل للموارد المتاحة والمهارات المتوفرة والتي يمكن تطويرها. وذلك مع الإشارة إلى تفاصيل بنود البرنامج التدريبي الذي شارك فيه الباحث والتي تحتمل الدعم الدولي المباشر من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) في حال تمت الموافقة عبر القنوات الرسمية المختصة بتقديم مشروع متكامل لتنفيذه.

أهداف الدراسة:

[2] هناك إطار استراتيجي لعمل الشرطة المجتمعية في فلسطين 2017 لكن القرارات الرسمية داخل مؤسسة الشرطة والتي تم اتخاذها خلال الـ5 سنوات الماضية تضاربت مع الاطار الاستراتيجي والذي أصبح بدوره قيد التطوير والبحث والدراسة.

1. عرض تجربة الباحث الميدانية في دراسة الشرطة المجتمعية اليابانية عن كثب، واستعراض العناصر التي ساهمت في إنجاح هذا النموذج المميز عالمياً.
2. عرض تجربة الشرطة المجتمعية الفلسطينية والمراحل التي مرت بها خلال الـ 10 سنوات الماضية.
3. الخروج بنموذج يمكن تطبيقه لدعم الشرطة المجتمعية الفلسطينية ويتوائم مع الثقافة المجتمعية ويراعي احتياجات وخصوصية المجتمع الفلسطيني.

المبحث الأول: مدخل

المطلب الأول: إطار نظري لمفاهيم الشرطة المجتمعية

أولا: مفهوم الشرطة المجتمعية:

يمكن تعريف الشرطة المجتمعية على أنها نموذج أمني يعتمد على التواصل المستمر بين الشرطة والمجتمع المحلي لتعزيز الأمن وتقوية العلاقات المتبادلة، مع التركيز على الوقاية من الجريمة وتقديم خدمات شاملة للمجتمع. ووفقًا لـ(Bayley (1994، فإن الشرطة المجتمعية تمثل تحولًا من نموذج الشرطة التقليدي إلى نموذج يعزز الشراكة المجتمعية ويهدف إلى منع الجريمة من خلال التواصل مع المواطنين وتحديد احتياجاتهم الأمنية.[3]

يمكن القول أنّ هناك مبادئ أساسية تجسد مفهوم الشرطة المجتمعية، وهي: تقديم الخدمات المجتمعية بشكل فعال واتصال مستمر، لتعزيز الثقة المتبادلة، وللوصول لعمل استباقي تشاركي في حل جذري للمشكلات. كما يمكن القول أنّ الهدف الرئيس للشرطة المجتمعية يتمثل في تعزيز العلاقة بين الشرطة والمجتمع، وتعزيز الشعور بالأمن وتحسين جودة الحياة من خلال حل المشكلات وتواجد الشرطة الميداني وتفاعلهم المباشر مع السكان.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للشرطة المجتمعية:

يعتبر البعض أن روبرت بيل (Robert Peel) وزير الداخلية البريطاني في القرن التاسع عشر، هو المؤسس لفكرة الشرطة الحديثة، والتي تعد الشرطة المجتمعية تطورًا طبيعيًا لها. وذلك بتأسيسه لمبادئ الشرطة الحديثة المعروفة بـ"مبادئ بيل التسعة" في عام 1829 عندما أسس شرطة العاصمة في لندن.[4]

---

[3] Bayley, D. H. (1994). *Police for the future*. Oxford University Press, pp. 34-37.

[4] معلومة من منهاج مساق الشرطة المجتمعية في كلية فلسطين للعلوم الشرطية
ويشار إلى The Principles of Robert Peel," Metropolitan Police, London 1829

ويرى البعض الآخر أن الشرطة المجتمعية كنموذج حديث قد تطور بشكل رئيسي في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، كرد فعل على التوترات الاجتماعية والعرقية التي شهدتها تلك الفترة.[5] ويرى آخرون أن ظهور الشرطة المجتمعية كان نتيجةً لفشل السياسات الأمنية القديمة في حل مشكلات المجتمعات الحضرية، مما دفع إلى تبني استراتيجيات جديدة تُركز على المشاركة المجتمعية[6].

عند النظر إلى مختلف التجارب الدولية في مجال الشرطة المجتمعية، نرى تبني الولايات المتحدة لمفهوم الشرطة المجتمعية في 1960 من خلال برامج مثل "مبادرة الشرطة المجتمعية" التي تم تنفيذها في العديد من المدن الرئيسية على خلفية ارتفاع معدلات الجريمة والاضطرابات العامة[7]، في نيويورك ولوس أنجلوس. كما تبنت المملكة المتحدة في سبعينات القرن الماضي نموذج الشرطة المجتمعية من خلال برامج "ضباط الجوار" الذين يعملون على بناء علاقات طويلة الأمد مع المجتمعات المحلية[8]. بينما في تركيا تطورت الشرطة المجتمعية بهدف تعزيز الأمن وتحسين العلاقة بين الشرطة والمواطنين في أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.[9]

أما في اليابان وفي عصر ميجي تحديداً (1868 – 1912)، بنيت الدولة اليابانية الحديثة بسرعة، وقامت اليابان بتطوير نظام شرطة خاص بها. فأنشأت إدارة شرطة طوكيو العاصمة في عام 1874 نظام (كوبان) الأصلي، وتم اعتماد هذا النظام من قبل المحافظات الأخرى. وفي العام 1888م، أمرت الحكومة الوطنية باقي المحافظات باستثناء طوكيو بإنشاء صناديق الشرطة السكنية (تشوزايشو).[10]

هذه وقد قامت دول مثل سنغافورة والبرازيل بتبني ونسخ نظام الكوبان الياباني بتطبيق الصناديق الشرطية والتواجد الدائم للشرطة في الأحياء المحلية لتعزيز الأمان والتعاون المجتمعي.[11]

المطلب الثالث: برنامج الإبداع المشترك للمعرفة/ الشرطة المجتمعية اليابانية–طوكيو2023:

إن مشاركة الباحث في البرنامج أعلاه والمنظم من قبل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) والشرطة الوطنية اليابانية، والذي أقيم لمدة أسبوعين في مركز جايكا طوكيو – اليابان بمشاركة 20 دولة أخرى، قد مكن الباحث من الاطلاع على تجربة فريدة من نوعها بتفاصيلها الخاصة بها. وقد تضمن البرنامج:[12]

- **ورشات عمل ومحاضرات من الساعة 9–17 شارك فيها ممثلون عن المنظمات الشريكة.**

---

5 Bayley, D. H. (1994). *Police for the future*. Oxford University Press, pp. 34-37

6 Trojanowicz, R., & Bucqueroux, B. (1990). *Community Policing: A Contemporary Perspective*. Anderson Publishing, pp. 18-21

7 الاطار الاستراتيجي للشرطة الفلسطينية 2017. ص 9

8 Bayley, D. H. (1994). *Police for the future*. Oxford University Press, pp. 34-37.

9 Ergun, A. (2016). *Community Policing in Turkey: Concept and Implementation2016*

10 https://www.npa.go.jp/english/keidai/Guidelines_of_Police_Policy/JapaneseCommunityPolice.pdf page2

11 Bayley, D. H. (1994). *Police for the future*. Oxford University Press, pp. 34-37.

12 ملحق 1 المشاركين وملحق 9 برنامج الزيارات

- **زيارات ميدانية لكل من:**
  - كلية / مدرسة شرطة طوكيو Tokyo Metropolitan Police School
  - مركز مكافحة الجريمة المنظمة في طوكيو.
  - قيادة شرطة مقاطعة شيبا.
  - صندوق شرطة مجتمعية (Koban) في مقاطعة شيبا.
  - مركز شرطة مدينة ساكورا.
  - صندوق شرطة مجتمعية (Chuzaisho) في ضواحي مدينة ساكورا.
- **تقديم تقارير وعروض من الدول المشاركة شملت:** Country Report – Action Plan:

- الأول Country Report تم تقديمه عند افتتاح ورشات العمل (تضمن النظام التدريبي والوضع الحالي للشرطة المجتمعية في الدول المشاركة ومواضيع أخرى).
- والثاني Action Plan عند الانتهاء من نشاطات البرنامج والذي تضمن (المعارف و المهارات المستفادة من المشاركة في البرنامج، ماذا يمكن أن يتم تبنيه في الوطن، كيف ستقوم بتطبيق/ اعتماد هذه المهارات والمعارف في بلدك).

بالمقارنة والاطلاع على التجربة اليابانية وعروض تجارب وخبرات الـ 20 دولة الأخرى المشاركة في البرنامج، يمكن القول بأن هناك إجماع مشترك على مفاهيم ومبادئ الشرطة المجتمعية، باختلاف في تنوع الأساليب والأدوات بحسب القدرات والوضع الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة. وقد كانت التجربة اليابانية التجربة الأكثر تميزاً بعمق تفاصيلها وبساطتها في آن واحد. في تقرير **Action Plan** والذي قدمه الباحث في أخر مرحلة من البرنامج، تم التركيز على 3 نقاط رئيسية في نهج الشرطة المجتمعية اليابانية يمكن الاستفادة و النسخ منها والتعديل بما يتماشى مع ثقافة المجتمع الفلسطيني، وذلك بدعم من الشرطة اليابانية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي بحسب تفاصيل وبنود البرنامج التدريبي، وقد شملت هذه النقاط الثلاث:

1. **صناديق الشرطة اليابانية بنوعيها (الكوبان والتشوزايشو)** والتي تعتبر أهم أداة لاستراتيجية للشرطة المجتمعية اليابانية في حفظ أمن وسلامة المجتمع وتنميته.
2. **أدوات التوعية المجتمعية لدى الشرطة المجتمعية اليابانية** فبالإضافة إلى مهام ضابط الشرطة الخاصة بالزيارات الدورية، والمواد الإعلانية في المرافق ووسائل المواصلات العامة. يمكن القول أنّ هذه استراتيجيات التوعية تركز على الطفل أولاً، وذلك بتجسيد الشخصيات الكرتونية التي تنشر هذه المواد الإعلانية **الـ(ماسكوتس) (Mascots)**. هناك تقريبا 50 ماسكوت مرتبطة بالشرطة في اليابان. سيتم الحديث عنها لاحقا.[13]

[13] ملحق 4

3. الشرطة اليابانية الوطنية شريك فعال في شبكة تدار بنظام متعاون **لمحاربة الجريمة المنظمة والعصابات**، كما أنهم يعملون على إعادة تأهيل (المجرمين – المحكومين – المدمنين – أعضاء العصابات الذين ينوون الخروج من بيئة الإجرام) للعودة إلى المجتمع بطريقة آمنة ومسؤولة. بحيث تشارك الشرطة الوطنية اليابانية بشكل مباشر مع المجالس التشاورية (سيتم الحديث عنها لاحقاً) ومختلف الشركاء في تنفيذ برامج تأهيل شاملة تشمل التعليم والتدريب المهني والمتابعة والدعم النفسي. لتحل جذور المشكلة، ولتسهل إعادة الإدماج بشكل منتج وفعال لتطوير وحفظ أمن المجتمع.

لقد خاض الباحث تجربة مميزة أكسبته معارف من البرنامج التدريبي، ومن الزيارة ذاتها لمرافق اليابان ومؤسساتها ومعالمها. فإلى جانب طاقم الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، قام الرائد ايشيكوري تاكيمي من قيادة الشرطة اليابانية بمرافقة المشاركين في البرنامج التدريبي في كافة الزيارات وطيلة فترة البرنامج المنعقد في مبنى (جايكا) من الساعة 9 صباحا وحتى الساعة 5.30 مساءً. كما وقدم عرضاً مفصلاً لهيكلية ومهام المؤسسة الشرطية في اليابان[14] (يمكن الاطلاع عليها في الملحق رقم 5). وقد زودنا بعدد من الملفات المتعلقة بالبرنامج والتي تحوي المعلومات الرئيسية حول الشرطة المجتمعية اليابانية والمؤسسات الشريكة.

المبحث الثاني: الشرطة المجتمعية اليابانية: تكامل الثقافة المجتمعية والحوكمة الإلكترونية

المطلب الأول: الشرطة الوطنية اليابانية National Police Agency :[15]

وكالة الشرطة اليابانية الوطنية هي هيئة إنفاذ قانونية تتولى مسؤولية حفظ الأمن والنظام في اليابان. تأسست رسميًا في عام 1874. تتولى مجموعةً من المهام: الحفاظ على الأمان والنظام العام، مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات والإرهاب، تنظيم حركة المرور وتأمين الطرق، حماية الأمن السيبراني، التحقيق في الجرائم، وتقديم المساعدة في الحوادث والكوارث الطبيعية.

تضم وكالة الشرطة اليابانية الوطنية 7 مكاتب إقليمية في المقاطعات، و47 شرطة محافظة موزعة في المحافظات، كما تتألف قوة الشرطة اليابانية مما يقارب 300 ألف شرطي موزعين على 55 وحدة، 60% من هذه القوة تصنف كشرطة مجتمعية بالتخصص المباشر في الهيكلية والمهام.

يوجد حوالي 6,500 كوبان (Koban)، و7600 تشوزايشو (Chuzaisho) وهما الأداة والاستراتيجية الرئيسية للشرطة المجتمعية اليابانية في حفظ أمن وتنمية المجتمع (سيتم التطرق لهم لاحقا).

[14] مرفق طيه هيكلية الشرطة الوطنية اليابانية (ملحق رقم2)

[15] الموقع الرسمي للشرطة الوطنية اليابانية على الانترنت www.npa.go.jp

تحافظ الشرطة على اتصال وثيق مع المجتمعات المحلية لأهداف تشمل: (منع الجرائم، والتعامل مع الأملاك المفقودة والتي تم العثور عليها، وتقديم الإرشاد للقصر، ومساعدة الناس في حالات الكوارث، تقديم العناية للأطفال المفقودين والهاربين، وتقديم المشورة لمساعدة المواطنين في حل مشاكلهم).

إن ما يميز نهج الشرطة المجتمعية اليابانية، التعاون والتفاعل الإيجابي مع المجتمع، وتسهيل التواصل مع الجمهور وتلبية احتياجاتهم وسماع آرائهم وملاحظاتهم وأخذها كأولوية لضمان أمن وتنمية المجتمع. فكما شهدنا في زياراتنا المختلفة، لكل مركز (كوبان، تشوزايشو) **مجلس استشاري من سكان المنطقة** في أفراد يمثلون (الفلاحين والعمال والطلاب وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء)، يجتمعون أسبوعياً أو عند الحاجة للحديث عن الاحتياجات والمشاكل وعرض الاقتراحات ... الخ من الأمور التي يتم مناقشتها في هذه المجالس بهدف تنمية وحفظ أمن المجتمع. وسيتم عرضها لاحقا.

كما أنه هناك لكل مركز شرطة في المحافظات **رمزاً لشخصية كارتونية (ماسكوت)** تنشر التوعية بين المواطنين في الشوارع والمحطات والإعلانات بمختلف وسائلها، تجدها مجسمةً على مداخل المؤسسات الرسمية ومراكز الشرطة. حتى داخل أكثر غرف صخبا بالعمل الشرطي كالعمليات والمرور المركزية، تجد هذه الدمية/ الشخصية الكارتونية بحجم كبير مرسومة على الحائط ومجسمةً على مدخل القاعة. كما أنه عند زيارة الشرطة للمدارس يرتدي أحد الضباط لباس هذه الشخصية الكرتونية، ويعلمهم ألعاباً جسدية وذهنية بنفس الوقت تمرنهم وتدربهم على مبادئ النظام وتبادل الأدوار واحترام الوقت والقواعد.

يقول الرائد ايشي عن هذا المحور: "لدينا إيمان وقناعة بأن بناء وتطوير المجتمع يبدأ عند بناء الأجيال، ولذلك فإن الطفل هو أكثر ما تركز عليه سياستنا التوعوية".

كما لاحظ الباحث (من وجهة النظر الثقافية) قدسية مكان العمل لديهم، فعند الدخول إلى كافة المرافق والمباني لقيادة الشرطة أو المديريات والمراكز الرئيسية. يقوم ضباط الشرطة وقبل الدخول إلى غرف العمل الرسمية (سواء مكتب أو قيادة العمليات أو قيادة المرور، وقاعات الاجتماعات) بخلع أحذيتهم خارجا على مدخل المبنى والدخول بعد ارتداء خف/نعل جلدي خفيف مريح مخصص للعمل بلون أسود. وهذا يطبق في معظم الأماكن التي قمنا بزيارتها لأسباب متعلقة بالراحة الجسدية والذهنية أثناء تأدية العمل والمهام المكتبية، وأسباب متعلقة بالنظافة العامة.

النظام التدريبي والتعليمي لضباط الشرطة في اليابان ملفت للنظر،[16] فإلى جانب التدريب على مختلف فنون القتال والرماية، فهم يتجهزون في برامج التدريب الأولية لاكتساب المعرفة والمهارات اللازمة، لأداء مهامهم الجديدة في مدارس الشرطة الإقليمية، وأولئك الذين يترقون إلى رتبة المفتش الأول، يدخلون أكاديمية الشرطة الوطنية لتلقي التدريب اللازم لتطوير مهارات الإدارة والقيادة، كما يتلقى ضباط الشرطة التدريب حسب الحاجة لاكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لأداء مهامهم، مثل التدريب المتخصص في العلوم الجنائية واللغات الأجنبية.

المطلب الثاني: مراكز الشرطة المجتمعية في اليابان ونظام الصندوق الشرطي (الكوبان والتشوزايشو):

تهدف الشرطة اليابانية إلى سلامة وأمان المجتمع، ومنع الجريمة وردعها عن طريق التواصل الفعال مع المجتمع، وتقديم التوجيه للسكان وتنفيذ تطبيق القانون للمخالفات والسلوك غير المنضبط. وإلى جانب عدد السكان البالغ حاليا حوالي 126 مليون نسمة، وبسبب تضاريس اليابان وتوزيع السكان في مساحة كبيرة من الجزر والجبال، كان لابد للحكومات اليابانية الوطنية أن تعمل على نشرٍ شامل لضباط الشرطة في المجتمع، يتيح للشرطة فهم الحالة الأمنية في كل منطقة، وآراء واحتياجات ومخاوف السكان فيها. ولهذا السبب اعتمدت الشرطة اليابانية نظام الصندوق الشرطي **الكوبان (Koban) والتشوزايشو (Chuzaisho)**.

ففي عصر ميجي (1868 – 1912)، بنيت الدولة اليابانية الحديثة بسرعة. كجزء رئيس من هذه العملية، قامت اليابان بتطوير نظام شرطة خاص بها. فأنشأت إدارة شرطة طوكيو العاصمة في عام 1874 نظام (كوبان) الأصلي، وتم اعتماد هذا النظام من قبل المحافظات الأخرى. وفي العام 1888م أمرت الحكومة الوطنية باقي المحافظات باستثناء طوكيو بإنشاء صناديق الشرطة السكنية (تشوزايشو).

(الكوبان Koban والتشوزايشو Chuzaisho) هما الأداتان الرئيسيتان لأنشطة الشرطة المجتمعية في اليابان. كل (كوبان وتشوزايشو) يعتبر فرع تابع لمركز شرطة المحافظة، وهما المستجيب الأول لكافة الحوادث والأحداث، ويغطيان مناطق محددة على التوالي. يتحملان مسؤولية الحفاظ على سلامة وأمن الحي/ المنطقة، عن طريق التحقق من الوضع الأمني، والاستماع لطلبات ولمخاوف السكان.

تقدم الخدمات الشرطية للمجتمع في اليابان عن طريق التعاون والتكامل بين:

1. مراكز عمليات الشرطة الرئيسية في المحافظات.
2. صناديق الشرطة المجتمعية (Koban) في أحياء المدن.
3. صناديق الشرطة المجتمعية السكنية في المناطق الريفية وشبه الريفية تشوزايشو (Chuzaisho)

[16] انظر ملحق رقم (3) حول النظام التدريبي والتعليمي للشرطة الوطنية اليابانية.

4. وحدات الشرطة المجتمعية المتنقلة.

ضباط الشرطة المجتمعية اليابانية:

بالنسبة لمعظم سكان اليابان، ضباط الشرطة المجتمعية هم أبطال محاربة الجريمة، وحماة ودودون. يطلقون عليهم "أوماواري – سان". هذا المصطلح ينقل صورة شخص يكون لطيفاً لكنه قوي، مثل الأخ الكبير أو العم. لقد نجحت الشرطة الوطنية اليابانية في تطوير نهج شرطة مجتمعية تتغلغل نتائج سياساته في صلب المظهر الحضاري للشعب الياباني الذي يحترمه شعوب العالم كافة.

هناك مهام عامة ونشاطات يومية لضباط الشرطة المجتمعية العاملين في صناديق الشرطة الكوبان:

- فهم الظروف الفعلية للمنطقة، والحفاظ على اليقظة المستمرة.
- الاستجابة الفورية لجميع الحوادث والاستغاثات والشكاوى.
- الوقوف والمراقبة أمام المركز وفي الأماكن العامة والتعامل مع الاشخاص المشبوهين.
- الدوريات اليومية (راجلة، دراجات، مركبات، قارب بحري).
- الاستجابة لآراء وطلبات المواطنين والمجلس المحلي الاستشاري.
- زيارات (من باب لباب) (Door to Door Visits)، والتي تشمل زيارت لمعظم (منازل/ أماكن عمل/ مرافق) مرة سنويا على الاقل للسؤال عن الأوضاع الأمنية وللتوعية والتحذيرات ومتابعة الاحتياجات والشكاوى والتعليقات والاراء والمقترحات. اضافة إلى توزيع بطاقة تشبه بطاقة الاحصاء السكاني ليقوم السكان بتعبئتها دورياً لتحديث البيانات وأرقام الاتصال والتواصل في الحالات الطارئة.

لقد جذب نظام الكوبان اهتمامًا عالميًا كبيرًا، حيث قامت دول مثل سنغافورة وإندونيسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا بتبني نظام الكوبان الياباني، كما وأن ضباط كل الدول المشاركة في البرنامج التدريبي قد عبروا عن أهمية نقل هذه التجربة والخبرة اليابانية الفريدة كل إلى وطنه.

1. **نظرة على مراكز الشرطة المجتمعية الكوبان (Koban) في المدن.**

(كوبان) أو (صندوق شرطة المدينة) هو مصطلح يُستخدم في اليابان للإشارة إلى وحدات الشرطة الصغيرة التي توجد في الأحياء السكنية والمناطق الحيوية في المدن اليابانية. يقوم فيها ضباط الشرطة المجتمعية بأعمالهم الشرطية كافة بواسطة عدد صغير نسبيًا من ضباط الشرطة (3– 5) ضباط.

تلعب الكوبان دورًا هامًا في دعم الأمن العام وتقديم الخدمات الشرطية للمواطنين. فتوفر هذه الوحدات الشرطية الصغيرة نقطة اتصال مباشرة بين الشرطة والجمهور، مما يجعلها مفيدة جدًا في التعامل مع الجرائم وتقديم المساعدة الفورية للمواطنين والاستجابة السريعة للأحداث.

تتميز الكوبان بتصميمها الصغير والمبسط، حيث تحتوي عادة على مكتب للعمل الشرطي ومطبخ وغرف استراحة الضباط وقاعة لاستقبال الجمهور ومكتب يسمى (غرفة المجتمع)، وهي غرفة تستخدم للاستشارات والدعم النفسي. وبالإضافة إلى الشاشات الرقمية المرتبطة بنظام لا يمكن وصفه بالمعقد بسبب بساطته في ربط شبكة تخدم الأهداف، تحتوي الكوبان على لافتات وشارات لخدمة المواطنين والأجانب بمختلف اللغات سيتم التطرق اليها في العنوان التالي. كما أنه يُلحق بها (سيارة شرطة أو دراجة نارية أو دراجات هوائية) بحسب ضروريات التأقلم مع البيئة، وذلك للاستخدام في الدوريات والتنقل أثناء تنفيذ المهام الموكلة.

في اليابان هناك ما يقارب 6500 صندوق شرطة كوبان و 7600 صندوق شرطة سكني تشوزايشو. من إجمالي عدد ضباط الشرطة في البلاد البالغ حوالي 245,000، يشارك حوالي 88,000 أو 36٪ في أنشطة الشرطة المجتمعية، بما في ذلك حوالي 45,000 ضابط موظف في صناديق الشرطة كوبان، و 7600 ضابط موظف في صناديق الشرطة السكنية تشوزايشو [17].

يوجد في طوكيو لوحدها 824 كوبان منتشر في الأحياء والتجمعات السكنية، بالعادة يكون هناك 4 ضباط في فترة المناوبة الواحدة في الكوبان، يقسمون المهام والنشاطات المذكورة سابقاً فيما بينهم (على 3 مناوبات عمل في الأسبوع). الضباط الموظفين في الكوبان يحملون رتبة مفتش شرطة مساعد أو أقل، أي كضابط شرطة. يختلفون في العمر بحيث يتم نشر جميع الضباط المجندين حديثًا في صناديق الشرطة إلى جانب ضباط الشرطة المجتمعيين الذين في الخمسينيات من العمر. في اليابان، سن التقاعد للموظفين العامين بما في ذلك ضباط الشرطة هو 60 عامًا، ويعمل معظم ضباط الشرطة المجتمعية حتى سن التقاعد. بل ويمكنه القيام بمهام تطوعية مدفوعة الأجر بعد التقاعد بحسب رغبته وأهليته للعمل. لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الملحق رقم (12) والخاص بتفاصيل مهام ووردیات ضباط الشرطة المجتمعية في الكوبان.

2. نظرة على مراكز الشرطة المجتمعية السكنية (chuzaisho) في المناطق الريفية والنائية:

يقارب عددها 7600 صندوق شرطة سكني موزعة في الأماكن الريفية والنائية في جميع أنحاء اليابان، وهي تشبه صناديق الشرطة الكوبان في المهام، ولكن الاختلاف أن ضابطاً واحدا من ضباط الشرطة اليابانية هو

[17] موقع الشرطة اليابانية الوطنية https://www.npa.go.jp/english/

من يعمل في هذا الصندوق، ويسكن هو وعائلته في الجزء السكني الملحق بالصندوق. ويمكن أن يعمل الضابط في هذا المركز لحين تقاعده (كما هو السائد). وحين خروج هذا الضابط للقيام بالمهام، كالقيام بالدوريات اليومية والاستجابة الفورية للأحداث والحوادث في القرية، تقوم زوجته وأبناؤه بتغطية غيابه وتقديم الخدمات الشرطية لمن يحضر للمركز، ويتم ذلك من خلال الوسائل التكنلوجية الحديثة بحيث لا تقابل الزوجة أو الأبناء الأشخاص القادمين إلى المركز وجهاً لوجه، بل من خلال شاشة رقمية تنقل الصوت والصورة في الملحق السكني بقسم غرفة استقبال المواطنين لإرشادهم وتوجيههم واستقبال الشكاوى.

كما تحمل الزوجة على الدوام في – حال خروج زوجها في مهمة – جهازاً لاسلكيا مرتبط مباشرة مع زوجها ضابط الشرطة ومع مركز العمليات الرئيسي في كل من شرطة المحافظة والمقاطعة، للإبلاغ الفوري عن أية أحداث. ومقابل خدماتها التي تعتبر تطوعيةً تتلقى مبلغا شهرياً كمكافأة لمساهمتها في أنشطة الشرطة.

ومن زيارتنا لصندوق تشوزايشو في احدى قرى محافظة شيبا ومقابلة الضابط وزوجته، أخبرونا بأنهم يعرفون كل أهل القرية لأنهم منها يعيشون فيها مع أسرهم وعائلاتهم، وأن المواطنون يستشيرونهم في كثير من الأمور والمشاكل اليومية، وأنهم يفخرون بكونهم يخدمون وطنهم ومواطنيهم طول الوقت.

كما وانه في وقت إجازة الضابط (حيث أن عمله الرسمي 5 أيام بالأسبوع لمدة 8 ساعات لكن يمكنه الاستجابة لكافة حالات الطوارئ في أي وقت)، فيمكن تفعيل غرفة الاستقبال لتبقى مفعلة ومرتبطة الكترونيا به وبأقرب مركز ومديرية شرطة للمحافظة أو المقاطعة. مما يمكن الشرطة من تقديم الخدمات الشرطية بشكل آلي وفوري. ويمكن للمواطنين الحضور وطلب المساعدة أو تقديم الشكاوى آلياً والحديث مع ضباط الشرطة العاملين بشكل مباشر عبر الشاشات. وعند الحاجة لإرسال عناصر الشرطة للمكان فسيتم إرسالهم إما بالطائرات أو بالمركبات والقوارب.

وكباقي الصناديق المجتمعية، يوجد في التشوزايشو ملصقات بلغات مختلفة منها العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية لإرشادات وصور بعنوان (كيف أستطيع أن أخدمك) للأشخاص القادمين للمركز، مثل: أريد استعمال الهاتف، لا أملك نقودا للعودة للمنزل، أريد استخدام الحمام، لقد أضعت غرضا، لقد سرق مني غرض، لقد وجدت شيئاً، هناك من قام بالاعتداء علي، هناك من يتتبعني، لدي مشكلة وانا خائف ..... الخ وغيرها من الإرشادات والعبارات التي

تمكن ضابط الشرطة / الزوجة من معرفة طلب الشخص الداخل لغرفة الاستقبال بالحديث أو بالإشارة لصورة الحالة ولو لم يتكلم، وتقديم الخدمة اللازمة له بمساعدة التكنلوجيا المتوفرة لديه والتي تمكنه من الترجمة الفورية بالصوت.

3. وحدات الشرطة المجتمعية المتنقلة:

هي مركبات شرطة مجتمعية تقدم كافة الخدمات الشرطية كمستجيب أول، وتستخدم للدوريات العادية والاستجابة السريعة للحوادث الطارئة وللتوعية المجتمعية والمشاركة في الفعاليات والمناسبات. وتبقى هذه المركبات على اتصال دائم بمحطات الشرطة وقيادة العمليات في مقرات شرطة المحافظات. تلعب هذه القدرة على الاستجابة دورًا رئيسيًا في حل الحوادث والمشكلات بأسرع وقت ممكن.

كما أنها تحتوي على معدات اسعاف أولي لحالات الطوارىء، وهدايا ومجسمات لشخصيات كرتونية (ماسكوتس) (Mascots). ولباس الماسكوت الذي يرتديه ضابط الشرطة لزيارات الاطفال في المدارس والروضات لاعطاء المحاضرات/ الألعاب التوعوية. هذا وتستخدم الشرطة المجتمعية القوارب والمروحيات أيضًا عند الحاجة.

قمنا بزيارة مركبة شرطة مجتمعية متنقلة (حافلة صغيرة) تقف في محطة استراحة ضخمة بالقرب من البحر على الطريق الواصل بين محافظة طوكيو ومحافظة شيبا. كانت المركبة متوقفةً عند مدخل الاستراحة حيث تأتي الأسر للاستراحة والاستجمام بالمرافق، ومع ان وجودنا كوفد شرطة من خارج اليابان ومعنا الصحفيون والقنوات التلفزيونية قد أربك هدوء المكان، إلا أن بعض الاطفال قد أتو للسلام على ضباط الشرطة المجتمعية وأخذ ملصقات ومنشورات ومجسمات شخصيات الماسكوتس الكرتونية، وأداء التحية العسكرية لضباط الشرطة الذين بدورهم يردونها لهم.

المطلب الثالث: مجلس التواصل مع الكوبان والتشوزايشو (المجلس التشاوري):

هناك حوالي 13,000 مجلس للتواصل والتشاور مع الكوبان والتشوزايشو في اليابان. يتكون كل مجلس ممثلين عن مختلف الفئات الاجتماعية في المنطقة (فلاح، عمال، طلاب، كبار السن، النساء). يعبر أعضاء المجلس عن آرائهم ويقدمون طلباتهم ويدرسون ويناقشون قضايا منطقتهم مع الشرطة لتعزيز أنشطة سلامة وأمن المجتمع. كما أنه يتم عن طريقهم التنسيق للأنشطة والبرامج التأهيلية والتطوعية في الوقاية من الجريمة ومحاربتها بمشاركة

العديد من المواطنين. كان عدد الجماعات المشاركة في أنشطة الوقاية من الجريمة في عام 2020 حوالي 46,000 جماعة. وتعتبر الشرطة هذه الجماعات شركاء لا غنى عنهم في منع الجرائم وحل المشكلات[18].

الإشراف والتقييم:

يتم التوجيه والإشراف على الضباط العملين في صناديق الشرطة بشكل رئيسي من قبل ضباط أعلى رتبة في شرطة المحافظة والضباط الأكبر سناً في صندوق الشرطة الكوبان، ويخضع صندوق الشرطة السكني تشوزايشو أيضًا للإشراف من قبل ضابط في مركز شرطة المحافظة. بالإضافة إلى الجولات التفقدية، يقوم الضابط الأعلى رتبة بفحص سجلات النشاط لتقديم التوجيه والتقييم. كما أن هناك نظام تحديد مواقع المركبات الشرطية يعرض موقع وحالة كل سيارة دورية على شاشة الرصد في مركز القيادة الاتصالية.

طريقة التقييم تختلف من محافظة لأخرى. بحيث تعطى الأولوية للعلاقة الجيدة مع المجتمع في حل المشكلات وضبط الجرائم. كما يعتمد التقييم أيضًا على عدة محددات تشمل تقارير العمل اليومي، أداء الزيارات من باب إلى باب، والأدب تجاه المواطنين، وملاءمة الهندام الشرطي، وإحصائية الخدمات المقدمة.

المطلب الرابع: نظام مكافحة الجريمة المنظمة وإعادة تأهيل المجرمين: [19]

تتميز اليابان بهيكل قانوني متطور ومبتكر في التعامل مع الجريمة المنظمة ومحاولة إعادة تأهيل المجرمين بغية إعادتهم إلى المجتمع بصورة آمنة كأفراد منتجين وفاعلين في تنمية المجتمع. كمت ترتبط الحكومة اليابانية بالشركاء الدوليين في جميع أنحاء العالم لمكافحة جرائم الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وتبييض الأموال وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة الدولية. يتم هذا من خلال شبكة التعاون مع منظمات إنفاذ القانون الدولية وتبادل المعلومات وتحديد الأهداف المشتركة للقضاء على الجريمة المنظمة. ومن أهم الجرائم التي يتم التركيز عليها في الوقت الحاضر هي الجرائم الإلكترونية المتعلقة بالاختراقات والاحتيال الرقمي وسرقة البيانات والحسابات البنكية.

كما وتهتم اليابان بشكل كبير بإعادة تأهيل المجرمين للعودة إلى المجتمع بطريقة آمنة ومسؤولة. بحيث تُنفذ برامج تأهيل شاملة تشمل التعليم والتدريب المهني والدعم النفسي. للمساعدة في تجاوز العوائق التي أدت إلى ارتكاب الجريمة في المقام الأول، ولتسهيل إعادة الإدماج في المجتمع. ولتحويل الأفراد وتأهيلهم ليصبحوا منتجين فاعلين ومساهمين في تطوير المجتمع. حيث يتم التعاون ما بين الشرطة اليابانية والمجتمع المحلي والقطاع الخاص والمنظمات لدمج (المجرمين السابقين/من ينوي التخلي عن العصابات المحلية كالياكوزا وغيرها/

18 انظر الملحق رقم 6 عن الجريمة المنظمة

19 المرجع السابق.

الأفراد الذين قضوا محكوميتهم المدنية) في برامج تمكنهم من العمل في المجتمع كأشخاص منتجين فاعلين، وتقدم لهم فرصًا حقيقية للتنمية والتطوير الذاتي. بحيث هناك أدوار هامة لضباط الشرطة في متابعة هؤلاء المستفيدين من برامج التأهيل ودعمهم وتوجيههم.

هيئة/حملة مكافحة الجريمة المنظمة هي الجهة المسؤولة عن توحيد الجهود والتنسيق بين الشرطة وكافة الجهات المحلية والدولية لإنجاز الأهداف المنشودة. كما أنها تهتم بشؤون حماية الشهود والضحايا، والبحث في الأسباب الجذرية للمشكلات والقضايا في محاولة نشر الأمن والاستقرار وحماية حياة المواطنين.

في نقل حرفي لمنشورات الشرطة اليابانية مؤخراً حول دور المجتمع في نشاطات مكافحة الجريمة:[20]

"إن دور الأحياء في منع الجريمة قد تدهور نتيجة تراجع التماسك الاجتماعي وانتشار العزلة في الحياة الحضرية. في ظل هذه الظروف، تبذل الشرطة جهودًا لتعزيز أمن المجتمع ومكافحة الجرائم، تشمل:

1. **تكثيف جهود التوعية بالالتزام بالقانون وتعزيز الروابط الاجتماعية:** يجب ألا تغفل أدنى مخالفة، ومن أجل تعزيز الوعي بالقانون في المجتمع، يجب أن يتم حث المذنبين على الندم الشديد والأسف. كما يجب تعزيز جهود مختلفة لتعزيز الروابط والعلاقات الاجتماعية لدعم الأشخاص الذين يشعرون بالعزلة أو الاغتراب.
2. **الأنشطة التطوعية لمنع الجريمة:** تشمل الأنشطة التوعوية والتطوعية لتأمين سلامة المجتمع، وشملت عددًا كبيرًا من المواطنين وتطورت على نطاق وطني واسع. كان عدد المجموعات المشاركة في أنشطة منع الجريمة في عام 2019 حوالي 46،000 مجموعة. وتعتبر الشرطة هذه المجموعات شركاء ضروريين في منع الجرائم.
3. **تعزيز التخطيط الحضري الآمن لمكافحة الجريمة:** تعمل الشرطة على تعزيز التخطيط الحضري الآمن الذي يأخذ في الاعتبار مكافحة الجريمة لخلق مجتمع أكثر أمانًا يشعر المواطنون فيه بالأمان ويعيشون دون خوف من أن يكونوا ضحايا للجريمة. وتشمل هذه الجهود تركيب أضواء أمان وكاميرات مراقبة وتصميم المناظر الطبيعية بحيث لا تعيق الرؤية."

من الجدير بالذكر أن الحكومة اليابانية توظف ضباط الشرطة المتقاعدين كمستشارين في صناديق الشرطة. حيث تم مؤخراً تعيين حوالي 3000 ضابط شرطة متقاعد كمستشار لصندوق الشرطة في جميع أنحاء اليابان كموظفين بدوام جزئي. وعلى الرغم من عدم قيامهم بعمليات اعتقال المشتبه بهم وأنشطة تطبيق القانون الأخرى، إلا أنه يمكنهم المساهمة من خلال أداء واجبات أخرى، مثل التواجد لاستقبال استشارات واستفسارات المواطنين

[20] https://www.npa.go.jp/english/Police_of_Japan/2020/poj2020_full.pdf Page 15

وتقديم التوجيه والدعم النفسي لهم وللضحايا، والتعامل مع الأمتعة المفقودة أو التي تم العثور عليها، والقيام بالزيارات الدورية (باب – باب)، وغيرها من المهام المجتمعية.

المطلب الخامس: الصعوبات التي تواجه الشرطة المجتمعية اليابانية:

1. **تزايد في عدد الصناديق الشرطية الفارغة:** كما تم ذكره سابقاً، فإن الصندوق الشرطي الكوبان والتشوزايشو يمكن أن يتم تفعيله للعمل وتقديم الخدمات الشرطية للمواطنين ألياً. ولكن هذا غير مرض بالنسبة لدوائر تقييم عمل الشرطة المجتمعية اليابانية، حيث أنها تعطي أهمية قصوى للتواجد الشرطي داخل هذه الصناديق لتلبية احتياجات سكان المجتمع في كل الأوقات.
2. **انخفاض أعداد صناديق الشرطة المجتمعية السكنية (تشوزايشو)** لتحل مكانها صناديق (الكوبان)، حيث تم الاستغناء عن 800 تشوزايشو خلال العشر سنوات الماضية وتحويلها إلى كوبان. يعود ذلك لعدة أسباب منها ارتفاع معدلات الجريمة في فترة الليل وعوامل ترتبط بالتطور الحضري. كما أن هناك محاولات لإقامة صناديق شرطة سكنية تشوزايشو في المناطق الحضرية، بهدف إعادة بناء التضامن المجتمعي وإشراك المجتمع أكثر في ردع الجريمة.
3. **صعوبات متعلقة بزيارات الشرطة المجتمعية (من باب لباب) (Door to Door):** تعتبر الزيارات الدورية (للمنازل / أماكن العمل/ المرافق) من أهم انشطة الشرطة المجتمعية اليابانية للتواصل مع المجتمع، وبسبب زيادة الجريمة نسبياً في المناطق الحضرية يقل الوقت المتاح للزيارات. كما أن التغيرات في نمط الحياة الحضرية جعل العديد من السكان غير متاحين للزيارة، فازدياد عدد الأسر التي يعمل بها كلا الزوجين، ويضعون اطفالهم في الحضانات يؤدي لوجود منازل فارغة خلال فترة النهار. لحل هذه المشكلة، قامت بعض شرطات المحافظات بتعيين ضباط ذوي خبر وكباراً بالعمر لمهمة زيارات الباب إلى الباب فقط فيما بعد فترات العمل الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، تم بذل جهود للعمل بالتعاون مع المجالس التشاورية لنشر معلومات الوقاية من الجريمة وتعزيز حملات منع الجريمة.

العوامل الأساسية والمواتية لنجاح نظام الصندوق الشرطي:

- **أولاً:** توفر ظروف أمنية جيدة. فعلى الرغم من أن الصناديق الشرطية مصممة لضمان سلامة السكان، إلاّ أنّها يمكن أن تنجح فقط في المناطق التي تكون فيها الظروف آمنة بالفعل. على سبيل المثال، في منطقة تتكرر فيها هجمات إرهابية/ إجرامية بشكل متكرر، يمكن أن تصبح الصناديق الشرطية أهدافاً سهلة. لا يزال من الضروري أن يبذل الضباط الكثير من الجهد للدفاع عن الكشك الشرطي ضد الجرائم الأقل خطورة مثل التخريب

والهجمات الأخرى. لذلك يمكن أن يكون نظام الصندوق الشرطي ناجحاً في ظروف محددة ذات أمان عالٍ كما هو متوفر في اليابان.

- **ثانيا:** يتطلب الأمر وجود ضباط ذوي خبرة عالية وسمعة جيدة وعلاقة طيبة مع سكان المجتمع. كفاءة ومهنية هؤلاء الضباط تؤثر بشكل مباشر على كيفية إدراك السكان لدور الشرطة. وإنجاح مهام وأهداف الصندوق الشرطي.
- **ثالثاً:** يخضع الضباط المعينون في الكوبان والتشوزايشو للإشراف المباشر عليهم من قبل ضباط أعلى رتبة بشكل أقل من أولئك الضباط الذين يعملون في مراكز الشرطة. ولضمان تنفيذ المهام بشكل مناسب في مثل هذا البيئة العملية، قامت الشرطة اليابانية بتجنيد كوادر عالية الكفاءة والقدرات وقامت بتدريبهم بشكل جيد بما يتلاءم مع طبيعة المهام الموكلة إليهم.

ملخص الفصل:

بالاشارة إلى ما تم عرضه في الفصل السابق، يمكن القول أن التكامل بين الثقافة المجتمعية والحوكمة الإلكترونية يتضح في الاساليب التي اتخذتها الشرطة المجتمعية اليابانية لتعزيز العلاقة مع المجتمع وتقديم الخدمة المثلى له، فنرى أنه وبالرغم من التطور التكنلوجي في اليابان واستخدام مختلف أدوات وسائل الاتصال والتواصل الحديثة في تقديم الخدمة الشرطية، إلاّ أنّ هناك أهميةً لبقاءً الصبغة الثقافية اليابانية المتوارثة منذ قرون. فمثلاً نرى التكنلوجيا المتقدمة في الكوبان والتي تمكن الصندوق الشرطي من العمل بشكل آلي دون الحاجة للتواجد البشري، ومع ذلك فإنّ من أبسط مهام ضباط الشرطة المجتمعية في الكوبان هي الوقوف والمراقبة أمام الصندوق الشرطي الكوبان، بحيث يمسك الضابط بيديه عصاةً من نبات البامبو ويركزها على الأرض بشكل رأسي مع وضع كفيه عليها. هذه الصورة تراها تقريباً أمام كل كوبان، وعند سؤال القائمين على برنامج الزيارة: لماذا عصاة البامبو بالتحديد بالرغم من كل التطور التكنلوجي؟ فكانت الاجابة هي أن هناك ارتباطاً وثيقاَ بين الشعب الياباني ونبات البامبو الذي يأخذ وقتاً طويلاً في نمو الجذور قبل أن ينطلق من فوق سطح التربة، فهم يستخدمونه في الأكل والطبخ ويصنعون منه مختلف الادوات التي تساعدهم في حياتهم اليومية. وهذا يدل على ارتباط الشرطة المجتمعية الوثيق بالثقافة المحلية وتجسيدها فعلياً في المهام الرئيسية لضباط الكوبان بدلالات ثقافية عميقة.

كما أنّ ثقافة (الانيمي والمانجا) اليابانية وبالرغم من حداثتها نسبياً بالمقارنة مع التاريخ العريق للحضارة اليابانية، إلا أنها ممثلة بشخصيات (الماسكوتس) الشهيرة في المجتمع الياباني التي تجدها مجسمة ومرسومة في كل المباني التابعة للشرطة اليابانية، تزور الاطفال في الروضات والمدارس وتعلمهم ألعاباً ذهنية وجسدية وتدربهم على التعاون والتناسق والتنظيم واحترام الأدوار والقوانين. تراها في الاعلانات الدعائية بالشوراع والقطارات والأماكن العامة، تنشر الأغاني والجمل التوعوية بأسلوب لطيف محبب للأطفال المتلهفين للحصول عليها بشكل

دمية أو ملصق. ليكبر هذا الطفل ويطبق ما يسمعه ويتنقل في محطات القطار يوميا هو وملايين غيرة دون توقف أو ازدحام أو تدافع في بلدٍ يعتبر من أكثر البلدان تطوراً وتميزاً وتنظيماً.

ناهيك عن الشبكة المتطورة بين الشرطة اليابانية والمؤسسات ذات العلاقة في مجال مكافحة الجرمية المنظمة ومتابعة برامج اعادة التأهيل وبرامج حماية القصر وغيرها. فهذه الشبكة المتطورة مكنت الشرطة المجتمعية اليابانية من متابعة معظم القضايا التي تتعامل معها بمساعدة المؤسسات الشريكة، بنظام يوزع ويحدد الأدوار بشكل عملي ودقيق. ويعبر عن ضرورة اشراك المجتمع في الانخراط بهذه النشاطات بغية تعزيز الوعي بالقانون وحث المذنبين على الندم الشديد والأسف. والعمل على تعزيز الروابط والعلاقات الاجتماعية ودعم الأشخاص الذين يشعرون بالعزلة أو الاغتراب.

لقد أثبت نظام الكوبان فعاليته في تقليل معدلات الجريمة وزيادة الشعور بالأمان في اليابان. وبحسب دراسة لـ Suzuki (2014)، فإن الكوبان ساهم في تقليل الجرائم البسيطة مثل السرقات والمخالفات المرورية من خلال التفاعل المباشر مع السكان والعمل على حل المشاكل الأمنية بشكل سريع وفعّال. كما أن هذا النظام ساعد في تعزيز الثقة بين الشرطة والمجتمع، مما أدى إلى زيادة الإبلاغ عن الجرائم وتحسين التعاون في حل القضايا الأمنية[21].

المبحث الثالث: الشرطة المجتمعية في السياق الفلسطيني.

المطلب الأول: الشرطة المجتمعية الفلسطينية بين النشأة والتطوير

إن نهج الشرطة المجتمعية ليس نهجاً جديداً للشرطة المدنية الفلسطينية التي عملت منذ تأسيسها في العام 1994 في بيئةٍ تغلبها العادات والتقاليد والثقافة العشائرية في حل المشاكل المجتمعية. هذه البيئة المتغيرة الظروف والمعقدة سياسياً في ظل احتلال إسرائيلي يقطع أوصال الوطن ويعمل على تقويض جهود التنمية المجتمعية، فرضت على الشرطة الفلسطينية واقعاً صعباً وتحدياتٍ أعاقت جهودها في تقديم الخدمات الأفضل وخاصة في ظل صعوبة الوصول إلى القرى والأماكن النائية والمصنفة (ج) بحسب اتفاقية أوسلو.

بجهود قيادة الشرطة والمانحين الدوليين، بدأ تردد ظهور مصطلح الشرطة المجتمعية في الشرطة الفلسطينية في 2012، وتضمنت الخطة الاستراتيجية للشرطة الفلسطينية للأعوام 2014–2016 عدة أهداف استراتيجية للشرطة المجتمعية وتقديم الخدمة. شملت أنشطة مثل المحاضرات التوعوية حول الوقاية من الجريمة والسلامة

[21] Suzuki, Y. (2014). "The Role of Community in Japanese Policing: Koban System and Its Effectiveness." *Journal of Asian Public Policy*, 7(2), 120-135.

في المدارس والجامعات وكافة فئات المجتمع المعرضة للخطر، والحملات الإعلامية حول السلامة العامة والأمن ومكافحة المخدرات، وأنشطة تطوير الشراكة مع المنظمات غير الحكومية. وبناء مراكز الشرطة المجتمعية ونشر المراكز المتنقلة لمعالجة الاحتياجات الشرطية للمجتمعات التي يصعب الوصول اليها.[22]

كما في الواقع، يظهر في الملخص التنفيذي للإطار الاستراتيجي لعمل الشرطة المجتمعية الفلسطينية أنّ هناك وعي متزايد في الشرطة الفلسطينية حول غياب الفهم المشترك للشرطة المجتمعية والحاجة لمعالجة ذلك عبر تطوير مفهومها التنظيمي الخاص والفريد للشرطة المجتمعية. وذلك عبر عملية واسعة من البحث والتشاور وإشراك ممثلين عن المجتمع المحلي والشرطة والجهات ذات العلاقة.[23]

يذكر القائمون على إصدار الإطار الاستراتيجي للشرطة المجتمعية الفلسطينية (ومنهم المنسق الأول للشرطة المجتمعية في الشرطة الفلسطينية العقيد فريد لدادوة رحمة الله عليه) أن هناك نموذجان مختلفان للشرطة المجتمعية في العالم، في النموذج الأول يتم تعيين ضباط محددين في وحدات الشرطة المجتمعية. وفي النموذج الثاني يتم تعزيز الشرطة المجتمعية كأسلوب شامل للعمل الشرطي، بحيث يكون كل ضابط في المؤسسة هو ضابط شرطة مجتمعية. وتفضل الشرطة الفلسطينية النهج الثاني[24] . وعند سؤالي للعقيد فريد رحمه الله في خضم النقاشات والعواصف الفكرية قبل ما يقارب 10 سنوات: لماذا فضلتم النهج الثاني واستبعدتم النهج الأول؟ فكانت إجابته بأنّ الشعب الفلسطيني وبالرغم من الظروف الصعبة التي نمر بها عبر الحقب التاريخية، إلاّ أننا شعب متميز دائماً في ظروفنا وتأقلمنا، لم نستبعد النهج الأول بل بإرادتنا وبقدراتنا المتواضعة سنستخدمه كجسر للعبور والوصول للنهج الثاني عبر نهج عملي يعتمد على التطوير المستمر لتثبيت المفاهيم في سبيل التعميم والتكامل والتنمية المجتمعية.

إذن بالطبع، وبعد الاطلاع على مختلف التجارب الدولية وخاصة التي قام بها الباحث ميدانياً (تونس واليابان) يمكن القول بأن هناك ضرورة وأهمية للتخصص في نهج الشرطة المجتمعية الشامل، فصحيح أن كل ضابط في الشرطة الفلسطينية ومهما كانت طبيعة عمله فإنه يخدم من مكانه لإكمال سير الإجراءات التي تؤدي في نهاية المطاف لتحقيق أهداف المؤسسة الشرطية. لكن وفي نفس الوقت يجب أن يكون هناك ضباط مختصون أكفاء ذو خبرة ومهنية عالية في العمل الشرطي والمجتمعي في مديريات الشرطة والمراكز في كافة المحافظات ومن مختلف إدارات الشرطة الفلسطينية، بمسميات وظيفية محددة (ضباط شرطة مجتمعية)، يساندهم مركز الشرطة المجتمعي المتنقل لتنفيذ مهامهم في تقديم الخدمة المتميزة للمواطنين وتعزيز العلاقة التكاملية بين الشرطة والمجتمع المحلي بهدف انقاذ القانون والوقاية من الجريمة وحل المشاكل بشكل جذري. يجدر التنويه

[22] الاطار الاستراتيجي لعمل الشرطة المجتمعية 2017. ص13
[23] الاطار الاستراتيجي للشرطة المجتمعية 2017. ص9
[24] الاطار الاستراتيجي لعمل الشرطة المجتمعية الفلسطينية. 2017. ص 21

أنهم موجودون فعلاً بمختلف إدارات الشرطة ويعملون في الميدان بمهام الشرطة المجتمعية لكن دون مسمى وظيفي معتمد في هيكلية الشرطة الفلسطينية يشير إلى الشرطة المجتمعية.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه عمل الشرطة المجتمعية الفلسطينية

نتيجةً لعمل الباحث كضابطٍ برتبة مقدم في وحدة الشرطة المجتمعية/ إدارة العلاقات العامة والإعلام بالشرطة الفلسطينية، وخبرته التي قاربت الـ15 عاماً في هذا المجال. يمكنه القول أنّ المفاهيم والقواعد الأساسية والقانونية لنهج الشرطة المجتمعية الفلسطينية لاتزال قيد التحديد والدراسة والبلورة، فبالرغم من وضع إطار استراتيجي للشرطة المجتمعية الفلسطينية في العام 2017، والذي تم بمساعدة من المانحين الدوليين والمؤسسات ذات العلاقة. إلاّ أنّه ومع سير عمل الشرطة الفلسطينية منذ ذلك الوقت وتغيير أصحاب القرار في هيكلها التنظيمي، تم تغيير العديد من مفاهيم وارتباطات وهيكلية ومهام الشرطة المجتمعية داخل المؤسسة الفلسطينية الشرطية بما لا يتوافق بعضه مع الإطار الاستراتيجي لعمل الشرطة المجتمعية الفلسطينية 2017، وذلك بذريعة التطوير والبحث عن الأساليب والأدوات الفضلى في تناسبها مع طبيعة المجتمع الفلسطيني، ومواكبة التطورات العالمية والتكنلوجية.

يمكن القول أنّ مفاهيم الشرطة المجتمعية لا تزال غير واضحة عند الكثير من ضباط الشرطة أنفسهم، بل ويعتبرون أن ضباط الشرطة المجتمعية هم فقط ضباط العلاقات العامة والإعلام الذين يقومون بالمحاضرات التوعوية والزيارات الميدانية.

يعود هذا التناقض بين رؤية الشرطة في الإطار الاستراتيجي والعمل على أرض الواقع إلى عدم وضوح المفاهيم والاستراتيجيات الخاصة بالشرطة المجتمعية الفلسطينية والتي ما زالت قيد الدراسة والبحث والتطوير عبر القنوات الرسمية. ويتمثل ذلك في وجود زاوية الشرطة المجتمعية على الموقع الإلكتروني للشرطة، لكنها دون غيرها من الدوائر والإدارات المعرفة على الموقع، لا يوجد لها تعريف أو تفاصيل عن هيكليتها المعتمدة وطبيعة مهامها.

وفي أثناء العمل على هذه الورقة البحثية، قام اللواء علام السقا مدير عام الشرطة بتغيير مسمى وحدة الشرطة المجتمعية التابعة لإدارة العلاقات العامة والإعلام في الشرطة إلى مسمى دائرة الشرطة المجتمعية ضمن ذات الإدارة، وقام بتعيين مدير دائرة شرطة مجتمعية برتبة عميد ونائب برتبة عقيد.

أمّا في هيكلية الشرطة الفلسطينية تقع دائرة الشرطة المجتمعية كأحد دوائر إدارة العلاقات العامة والإعلام، يعمل فيها 6 ضباط بما فيهم المدير برتبة عميد. ولا تتعدى هيكليتها 3 أقسام هم الدراسات والنشاطات والتدريب. وتعتبر المراكز المتنقلة أحد أهم أدوات دائرة الشرطة المجتمعية في تنفيذ سياساتها وأنشطتها المجتمعية، لكنها وهيكلياً لا تزال قيد البحث في ماهية تبعيتها المباشرة والإشراف عليها. وخلال السنوات الماضية تنقلت تبعيتها

بين مدراء الشرطة في المحافظات ومساعد مدير عام الشرطة للمحافظات الشمالية والإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام. وهذا ما أثر سلبياً على تطوير وتثبيت مفاهيم وآليات عمل وأهداف الشرطة المجتمعية وخاصة ضباط العلاقات العامة والضباط الذين يشرفون ويعملون في الباصات الشرطية المتنقلة والذين تم نقلهم حديثاً لمرتبات إدارة العلاقات العامة والإعلام في المحافظات.

المطلب الثالث: التطوير المحتمل لنهج الشرطة المجتمعية الفلسطينية – مقترحات وتوصيات لدراسة النموذج المستوحى من التجربة اليابانية.

يستغل الباحث فرصة المشاركة في المؤتمر لرفع توصيات حول وضع التصور التالي عن دائرة الشرطة المجتمعية الفلسطينية لاعتماده من ذوي الاختصاص:

دائرة الشرطة المجتمعية:

هي الوحدة التنظيمية المتخصصة بوضع وتطوير الاستراتيجيات والسياسات العامة لتعميم وتطبيق مبادئ ومفاهيم الشرطة المجتمعية بما يناسب المجتمع ويواكب التطورات العالمية والتكنلوجية، كما وتعنى هذه الدائرة بمتابعة تنفيذ هذه السياسات وتنسيق العمليات والبرامج عبر ضباط الشرطة المجتمعية في مديريات الشرطة في كافة المحافظات من مختلف إدارات الشرطة الفلسطينية، بهدف تقديم الخدمة المتميزة للمواطنين وتعزيز العلاقة التكاملية بين الشرطة والمجتمع المحلي وإنفاذ القانون والوقاية من الجريمة وحل المشاكل بشكل جذري.

مهام الدائرة:

- **تحديد وتعميم مفاهيم الشرطة المجتمعية:**

وضع المبادئ والمفاهيم المعتمدة لنهج الشرطة المجتمعية الفلسطينية، والعمل على تعميم هذه المفاهيم من خلال برامج تدريبية متخصصة لضباط الشرطة العاملين/ الجدد، بحيث يتم توجيههم نحو فهم أعمق لدورهم المجتمعي، وليتبلور لديهم وعي مشترك بمبادئ الشرطة المجتمعية، وأهمية تطبيقها عملياً في تفاعلهم اليومي مع المواطنين.

- **وضع السياسات العامة واستراتيجيات الشرطة المجتمعية ومتابعة تنفيذها:**

وضع الخطط والسياسات العامة **و**تصميم استراتيجيات الخدمة الشرطية التي تعتمد على إشراك المجتمع المحلي في عملية حفظ الأمن والحد من الجريمة وحل المشاكل ومتابعة تطويرها وتنفيذها.

- **إدارة الموارد البشرية:**

توجيه الموارد البشرية بشكل يتماشى مع احتياجات المجتمع المحلي، والإشراف على آليات تعيين وعمل ضباط الشرطة المجتمعية في شرطة المحافظات والمراكز بحسب الخبرات والكفاءات.

- **التدريب والتطوير المستمر:**

المشاركة في برامج تدريب أفراد الشرطة على مهارات الاتصال والتواصل المجتمعي الفعال، والتعامل مع المشاكل وحلها بأسلوب فوري ووقائي. كما تعنى الدائرة بمواكبة التطورات الدولية والتكنلوجية وتطوير السياسات والاستراتيجيات وآليات العمل والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطوير وتدريب الضباط العاملين.

- **تأسيس قنوات التواصل مع المجتمع:**

إنشاء وتفعيل وسائل متعددة للتواصل مع المواطنين، مثل الاجتماعات الدورية، الخطوط الساخنة، والمنصات الرقمية، وأدوات الإعلام التقليدي والحديث لتسهيل تبادل المعلومات وتلقي الشكاوى والمقترحات.

- **تحليل بيانات الجرائم والمخاطر:**

تحليل بيانات الجريمة والمشاكل المجتمعية، والتفاعل معها بطرق تركز على الوقاية والعلاج وتطوير حلول استباقية. مما يؤدي لتحقيق الأمن المستدام بطريقة استباقية ومرنة.

- **التعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية:** إقامة شراكات مع مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع، مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وإشراكهم في عملية حفظ الأمن وتحديد وحل المشاكل عبر رفع مستوى الوعي الأمني وتعزيز المسؤولية المشتركة.
- **تعزيز الشفافية والمساءلة: بهدف** رفع وتعزيز الثقة المتبادلة بين الشرطة والمجتمع.
- **تنظيم الحملات الإعلامية حول السلامة العامة والتوعية الأمنية:** للتعريف بدور الشرطة المجتمعية وتعزيز المسؤولية المجتمعية وأهمية المشاركة في الحفاظ على الأمن.

<u>أهداف دائرة الشرطة المجتمعية:</u>

- صون حقوق الإنسان وتعزيز ثقة الجمهور في الشرطة المدنية الفلسطينية من خلال تقديم خدمات شرطية متميزة شاملة ومنفتحة وشفافة ومسؤولة.
- التميز في تقديم الخدمات الشرطية وحفظ الأمن والأمان وتعزيز سيادة القانون.
- تطبيق وتعميم مفاهيم الشرطة المجتمعية بالتدريب والاتصال والإشراف الداعم وتطوير الاستراتيجيات.
- الحد من الجريمة والوقاية منها وإشراك المجتمع المحلي بالسيطرة عليها، وتخفيف آثارها على المجتمع.
- إدارة تدفق المعلومات من نشاطات مشاركة الجمهور والاستجابة الفعالة لحاجات المجتمع.
- ضمان الانخراط مع المجتمعات المحلية بهدف وضع استراتيجيات مشتركة فعالة لحماية المجتمع ولتعزيز المسؤولية المجتمعية في حل المشاكل بشكل جذري.

مهام ضباط الشرطة المجتمعية:

- تمثيل قيم المؤسسة الشرطية بتقديم خدمات شرطية أخلاقية خاضعة المساءلة تصون حقوق الإنسان.
- بناء العلاقات مع المجتمع المحلي من خلال الانخراط مع المجتمع وتعزيز الشراكات المحلية وتطويرها والمشاركة في المناسبات والاحتفالات.
- الاتصال الدائم والفعال مع المجتمع المحلي ومشاركته في تحديد وحل المشاكل المجتمعية والسيطرة عليها.
- الانخراط بشكل استباقي في أنشطة منع الجريمة بالتعاون مع المجتمع، ودعم إجراءات العمل الشرطي المبني على المعلومات وإدارة تدفق المعلومات من المجتمع.
- الاستجابة المهنية في الوقت المناسب لطلبات المجتمعات المحلية للحصول على المساعدة.
- تقديم المشورة والتوجيه والتوعية الأمنية لمجموعات وأفراد المجتمع المحلي لتعزيز سلامتهم ومسؤوليتهم.
- تقديم خدمات شرطية شاملة للجميع تضمن التلبية المناسبة لاحتياجات مجموعات المجتمع وخاصة التي يصعب الوصول اليها أو المعرضة للخطر.

الغرفة الشرطية الذكية:

ومن خلال الاطلاع على التشاورات في المؤسسة الشرطية الفلسطينية، وعقد عدة لقاءات ومقابلات مع مختلف مدراء إدارات الشرطة الفلسطينية للنقاش ووضع التصورات حول مستقبل الشرطة المجتمعية الفلسطينية وآليات تطوير عملها، قام الباحث بوضع تصور يرتكز على الاستفادة من التجارب الدولية للشرطة المجتمعية وبالأخص اليابان، وعلى خبرته في المجال وإشراك ذوي العلاقة في وضع الرؤية، وعمل المقابلات الميدانية مع المسؤولين وأصحاب القرار في المؤسسة الشرطية ومختلف الجهات ذات العلاقة كوزارة الداخلية ووزارة الحكم المحلي وغيرها.

هذا التصور يتطلب إنشاء نموذج ذكي لغرفةٍ للشرطة المجتمعية الفلسطينية في مجلسٍ محلي أو قروي، بحيث يعمل في هذه الغرفة 3 ضباط شرطة مجتمعية يسكنون نفس البلدة أو القرية، أو القرى المجاورة، ويكون العمل في الغرفة صباحياً مع إمكانية استجابتهم للأحداث الطارئة ومتابعتهم إلكترونياً أو شخصياً للتفاعلات التي تحصل في البلدة ضمن مهام محددة تخدم أهداف الشرطة المجتمعية.

لقد لاقت هذه الفكرة قبولاً واسعاً من مختلف الجهات ذات العلاقة، ففي الشرطة الفلسطينية وبعد عودة الباحث من زيارته إلى اليابان، قام بتنفيذ ورشة عمل لاطلاع مدراءه وزملائه وأصحاب العلاقة على المعارف التي اكتسبها خلال زيارته لليابان، وقد كانت توصيات الورشة بالبدء في وضع تصور على مستويات زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة مرتبطة بالنقاط الثلاثة: الصناديق الشرطية، و(الماسكوتس) الشخصيات الكارتونية، ونظام إعادة التأهيل ومكافحة الجريمة والعقوبات البديلة. وفعلاً تم البدء بإنشاء شخصية كارتونية (الشرطي الصغير)

لتوظيفها بمهام توعوية في مدارس ورياض الأطفال. وبدأ الباحث باللقاءات مع ذوي العلاقة في الشرطة الفلسطينية ووزارة الحكم المحلي ووزارة الداخلية لعرض التصور المقترح لغرفة الشرطة المجتمعية الذكية. وفي أحد الاجتماعات في وزارة الحكم المحلي وبحضور ممثلين عن الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) تم الاتفاق على البدء بوضع تصور لغرفة ذكية في المجالس القروية كنموذج أولي، بحيث يقوم ضابط الشرطة المجتمعية في هذه الغرفة بمهام لخدمة المجتمع باستخدام شبكة علاقات رقمية بين كافة المؤسسات المجتمعية ذات العلاقة بالخدمات التي سيتم تحديدها ودراستها بالتعاون مع ذوي العلاقة.

فإلى جانب اعتبار ضابط الشرطة المجتمعية في هذه الغرفة كمستجيب أول لتقديم الخدمة الشرطية في البلدة، يمكن لهذا الضابط التواصل مع أفرع إدارات الشرطة الفلسطينية كافة لتقديم خدمات توفر على المواطنين عناء الذهاب لمديرية الشرطة في المحافظة كطباعة تقرير حادث السير مثلاً، أو تقديم شكوى بشكل مباشر، أو حتى يمكن أن تكون هذه الغرفة مكاناً لتسليم الأطفال في قضايا المحكمة الشرعية، وغيرها من المهام الغير تقليدية والتي تقدم خدمةً فعليةً للمجتمع بتسهيل الحياة وتوفير الاتصال والتواصل الفعال مع المؤسسة الشرطية. كما أن هذا الضابط وبمؤهلاته التي تتيح له مراعاة الثقافة العشائرية والعادات والتقاليد سيتمكن من حل الكثير من المشاكل المجتمعية في البلدة، إضافة إلى مهامه المتعلقة بالدراسات عن الظواهر والمشكلات الأمنية التي تواجه المنطقة وضواحيها، ومتابعة الأشخاص الذي خرجوا من مؤسسات الإصلاح والتأهيل (السجون) لإدماجهم الفعال في المجتمع.

وبطبيعة الحال، لا يمكن للباحث وحده أن يضع تصوراً متكاملاً في ورقة بحثية مصغرة، كما لا يمكنه تحديد كافة الخدمات التي ستقدم في الغرفة الذكية دون الاستعانة بخبرة ذوي الاختصاص وذوي العلاقة، وكنتيجة للعصف الذهني وتبادل الأفكار الموسعة ووضع التصورات مع مختلف الشركاء، سيتم وضع مهام أخرى لهذه الغرفة الذكية ولضابط الشرطة المجتمعية العامل فيها بما يتناسب مع الإمكانات المتاحة في توفير شبكة رقمية متخصصة في الخدمات التي سيتم الاتفاق عليها حال استمرار العمل على تنفيذ المشروع.

نظام إعادة التأهيل والعقوبات البديلة:

تعد عملية إقرار العقوبات البديلة ونظام إعادة تأهيل (المخالفين- المحكومين - المجرمين- المنفذ مدة محكوميتهم) من اهم القضايا التي تميز الأنظمة القانونية والاجتماعية في العديد من الدول المتقدمة. وفي فلسطين فإن مفهوم التأهيل يكاد أن يكون محدوداً فقط في السجون: والتي تسمى رسمياً بمراكز الإصلاح والتأهيل، فمنذ العام 1998 عندما أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية قانون رقم 6 للعام 1998 والخاص بمراكز الإصلاح والتأهيل "السجون". وأصدر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات المرسوم رقم 23 للعام

1998 والذي يقضي بتفويض مدير عام الشرطة سلطة الإشراف على إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، وبموجب ذلك اعتمدت إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل إدارة متخصصة في الشرطة الفلسطينية.[25]

يتبع لصلاحية الإدارة حالياً سبعة مراكز إصلاح وتأهيل، موزعين على سبعة محافظات (رام الله، أريحا، جنين، بيت لحم، نابلس، طولكرم، الخليل). يقدم في هذه المراكز العديد من برامج التأهيل المهني والإصلاحي للنزلاء. كما أن هناك العديد من مذكرات التفاهم قيد التطوير والدراسة مع وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم والجامعات الفلسطينية، ووزارة التنمية الاجتماعية.

لكن بعد خروج النزلاء من هذه المراكز، لا تتم متابعتهم من قبل الجهات المسؤولة لتسهيل اندماجهم في المجتمع ومتابعة سلوكياتهم للحد من انحرافهم مرة أخرى بما يضر بالمجتمع.

ومن هذا المنطلق يدعو الباحث الجهات ذات العلاقة لبحث تصور مستلهم من التجربة اليابانية حول وضع نظام للعقوبات البديلة ومتابعة الخارجين من مراكز الإصلاح والتأهيل، بما يساعد في تخفيف الأعباء على الدولة وتوفير للجهد والوقت والتكلفة. بل بمردوداته الإيجابية سنتمكن من حل الكثير من المشاكل المجتمعية.

خاتمة:

كأداةٍ فعّالةٍ لمواجهة الجرائم والحد منها، أصبح تطبيق مفاهيم الشرطة المجتمعية ضرورةً ملحةً للمؤسسات الشرطية حول العالم، التي أصبحت تركز أكثر على تطوير العلاقة بين الشرطة والمجتمع، وتعزيز الثقة بين الشرطة والمواطنين عبر التواصل المستمر والتفاعل المباشر والفعال لتقديم الخدمة الأفضل. مما يمكن المؤسسة الأمنية من التغلغل في كافة تفاصيل مشاكل المجتمع ومحاولة حلها جذرياً، وتحديد التهديدات الطارئة والناشئة بسرعة، والعمل على منع الجرائم بشكل استباقي قبل وقوعها بالتعاون والشراكة مع مختلف شرائح ومؤسسات المجتمع.

لقد مثلت تجربة الشرطة المجتمعية اليابانية "كوبان" أكثر التجارب تميزًا ونجاحًا على مستوى العالم، حيث أسهمت في تحقيق مستويات عالية من الأمن بشهادة معدلات الجرمية المنخفضة في المدن اليابانية، وذلك من خلال التركيز على تطوير مهارات الاتصال والتواصل بين الشرطة والمجتمع المحلي بهدف تقديم الخدمة المثلى. وعبر تكامل هذه التجربة مع مكونات أساسية تلعب دوراً هاماً في كل المجتمعات تشمل الثقافة المجتمعية والحوكمة الإلكتروني. مما ساهم في تحقيق نموذج شامل قام بتحسين وتمكين الأداء الأمني في أكثر الدول تقدماً وتميزاً، اليابان.

[25] موقع الشرطة الفلسطينية الإلكتروني/ إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل. https://www.palpolice.ps/specialized-departments/212261.html

من خلال خبرة الباحث وعمله في الشرطة الفلسطينية، ومشاركته في البرنامج التدريبي المتعلق بالشرطة المجتمعية في طوكيو، ومن خلال الاطلاع على التشاورات في المؤسسة الشرطية الفلسطينية، وعقد عدة لقاءات ومقابلات مع مختلف مدراء إدارات الشرطة الفلسطينية ومختلف الشركاء الجهات ذات العلاقة كوزارة الداخلية ووزارة الحكم المحلي ووزارة التربية والتعليم وغيرها، لوضع التصورات حول مستقبل الشرطة المجتمعية الفلسطينية وآليات تطوير عملها وخدمة وتنمية المجتمع، قام الباحث بوضع تصور يرتكز على الاستفادة من تجربة الشرطة المجتمعية اليابانية، هذا التصور مبني على مستويات زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، مرتبطة بالنقاط الثلاثة: صناديق الشرطة المجتمعية، و(الماسكوتس) الشخصيات الكارتونية، ونظام إعادة التأهيل ومكافحة الجريمة والعقوبات البديلة.

واجب علينا جميعاً أن نبحث في تطبيق مبدأ التكاملية وتعزيز التواصل وبناء الشراكات الفعالة مع المجتمع، والعمل بشكل جاد في سبيل مواجهة التحديات ومكافحة الجريمة بمختلف أشكالها من خلال الاستثمار الأوسع للموارد واستغلال التكنولوجيا الحديثة بما يتماشى مع الثقافة المجتمعية. مما سيساعد في تحقيق الوصول لخدمات شرطية متميزة ومتكافئة تضمن الاستقرار والتنمية والازدهار بالتعاون والشراكة المجتمعية.

المصادر والمراجع:

- الموقع الرسمي للشرطة الوطنية اليابانية على الإنترنت www.npa.go.jp
- الإطار الاستراتيجي لعمل الشرطة المجتمعية الفلسطينية. 2017.
- Bayley, D. H. (1994). *Police for the future*. Oxford University Press.
- Trojanowicz, R., & Bucqueroux, B. (1990). *Community Policing: A Contemporary Perspective*. Anderson Publishing.
- Ergun, A. (2016). *Community Policing in Turkey: Concept and Implementation*
- https://www.npa.go.jp/english/keidai/Guidelines_of_Police_Policy/JapaneseCommunityPolice.pdf
- Suzuki, Y. (2014). "The Role of Community in Japanese Policing: Koban System and Its Effectiveness." *Journal of Asian Public Policy*, 7(2), 120-135.